تحديات الأمن الإجتماعى داخلياً وخارجياً

الدكتورة / هــند أشــرف عــباس

مدرس مـادة – قسـم الاجتمـاع – كليــة الآداب – جامعة أسيوط

المقدمة :

يعد مفهوم الأمن الاجتماعى من المفاهيم التى لاقت اهتماماً وتركيزاً فى الآونة الأخيرة . فأهمية المفهوم تكمن فى إدراك المجتمعات الإنسانية لأهمية الاستقرار الاجتماعى بمختلف أشكاله ، وما يحققه هذا الأمن والاستقرار من دور فى تحقيقه للتنمية المنشودة لأى مجتمع من المجتمعات .

فلا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية لأي مجتمع دون تحقيق قدر مناسب من الأمن والاستقرار. ولذلك حرصت المجتمعات الإنسانية على الاهتمام بمقومات الأمن الاجتماعى والسعى نحو تحقيقه بمختلف أشكاله .فالأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل يشير إلي المحصلة النهائية للحرية السياسية ، والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . ولعل هناك تميزاً واختلافاً فى مقومات الأمن الاجتماعى بين المجتمعات المختلفة وإشكالية تحقيقها فالتحديات التى تواجه المجتمعات الإنسانية سواء أكانت داخلية أم خارجية هى متفاوتة ، وذلك يرجع – بالدرجة الأولى – إلى طبيعة المجتمع وثقافته ، والمحيط البيئى والاجتماعى الذى يعيش فيه .

أولاً : مفهوم الأمن الاجتماعى :

الأمن لغةً : هو نقيض الخوف . أمن أمناً ، وأماناً وأمنةً أى أطمأن ولم يخف . ويقال اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلم[١] . ومثل مصطلح " الأمن " فى الدلالة على الطمأنينة ، المقابلة للخوف والفزع مصطلح " الأمنة " مع فارق أن الأمن لا يتحقق إلا مع زوال أسباب الخوف ، بينما الأمنة طمأنينة تتحقق مع بقاء سبب الخوف[٢]. الصح هو اطمئنان .

وفى تحديد عام لمفهوم الأمن ، فإنه يعنى الشعور الذى يسود الفرد أو الجماعة بإمكانية إشباع الحاجات الأساسية لهم . وإذا تمت إضافة كلمة " اجتماعى" للأمن فإن المعنى يصبح هو التحرر من الخوف أو الخطر الذى يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان ، والذى يأتى من خلال مجموعة من الجهود التى تبذلها أجهزة الدولة الرسمية ، وغير الرسمية لتوفير الاستقرار الاجتماعى والرفاهية لأفرادها بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجة من السعادة والانسجام مع عناصر النظام الاجتماعى(٣).

فالتعريف السابق للأمن الاجتماعى يحتوى فى جزيئاته عدة أبعاد أساسية تستدعى الوقوف على جوانبها . فالأمن الاجتماعى مرتبط بإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان من خلال الجهود على المستوى الرسمى وغير الرسمى من خلال المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى تهدف فى النهاية إلى تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعى والرفاهية . ففى الحديث عن الاستقرار الاجتماعى ينظر إلى هذا المفهوم من المنطلق الشمولى الذى يشمل جميع الأبعاد : (السياسية – الاقتصادية – السكانية – الدينية – البيئية – الثقافية الإدارية وغيرها من الأبعاد) . فتحقيق قدر من الاستقرار ، هو النهاية التى يوفرها الأمن الاجتماعى بمفهومه العام .

وقد أعطى مصطفى العوجى مفهوماً أشمل للأمن الاجتماعى فهو يرى أنه يشمل كل نواحى الحياة التى تهم الإنسان المعاصر فهو يشمل الاكتفاء المعيشى والاقتصادى والاستقرار الحياتى للمواطن بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة فى مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه ودولته(٤).

فالهدف من تحقيق الأمن الاجتماعى هو إقامة بنية تحتية وقائية تحمى حياة جميع الناس من التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتشمل هذه البنية التحتية وجود مؤسسات تعمل على كل مستوى من مستويات المجتمع ، نظم شرطة، وأنظمة بيئية ، وشبكات رعاية صحية ، ونظم تعليم ، وبرامج للعمل ، ومشاركات ديمقراطية ونظم إنذار مبكر للأزمات .

ولهذا ينبغى أن تنصب وترتكز سياسة الأمن الاجتماعى على ثلاثة أولويات تلبى الاحتياجات الأساسية للمواطنين هى[٥]: الحق فى الحصول على الغذاء ، الحق فى التعليم ، الحق فى الرعاية الصحية . وتعد هذه الأبعاد من أهم مؤشرات قياس الأمن الاجتماعى .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن الأمن الاجتماعى يأخذ بعدين أساسيين : البعد الأول هو البعد الداخلى ، والآخر هو البعد الخارجى . فالأمن الاجتماعى يشمل ما يسمى بـ " أمن الأرض " من العدوان أو التأثيرات الخارجية بشكل عام . والأمن الداخلى يرتبط بالأوضاع الداخلية التى تحمى الإنسان من التهديدات التى تزعزع استقراره وثباته ، وتحميه من الأمراض الاجتماعية ، ومن تهديدات الجهل ، والفقر[٦].

ونتفق هنا مع ما ذهب إليه الاجتماعيون من أن الأمن الاجتماعى استقرار داخلى وتناغم وانسجام بين مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الرفاهية لأفراده .

ولذلك فالأمن الاجتماعى هنا يمكن تعريفه على أنه شعور أفراد المجتمع المحلى بالاستقرار ، وهذا الاستقرار قد يتعرض لبعض العوائق ، سواء داخلية أو خارجية ، تحول دون تحقيق توازنه ، فهذه المعوقات بدورها تشكل تحديات رئيسية للأمن الاجتماعى .

ثانياً : التحديات الداخلية للأمن الاجتماعى :

يقصد بالتحديات الداخلية للأمن الاجتماعى تلك الأبعاد الداخلية التى تواجه المجتمع المحلى وتحول دون تحقيق قدر من الاستقرار والرفاهية والطمأنينة فى حالة عدم اكتمال جميع جوانبها وإدراك التعامل مع معطياتها بصورة علمية تتلاءم ومفاهيم التنمية والتقدم للمجتمعات الإنسانية . وهى مقترنة بالسياسات التي تتبعها وتتبناها مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ومدى تكيفها مع تحقيق الأمن الاجتماعى للمجتمع ، ولعل أبرز التحديات التى تواجه المجتمع المحلى فى تحقيق الأمن الاجتماعى تتمثل فى الآتى :

١ـ النمو السكانى والتركيبة السكانية :

إن النظر إلى البيئة السكانية بصورة محدودة لا شك أنها نظرة قاصرة ، إذ أن هناك تداخلاً كبيراً بين البيئة السكانية والسلوك الإنسانى داخل المجتمع ، وأن المظهر الحضارى

الثقافى يظهر فى نشاط الإنسان وسلوكه ، فى حين نجد تدهور البيئة الاجتماعية والاقتصادية بجانب البيئة الطبيعية ظاهرة سابقة فى الدول النامية نتيجة لسلوك الإنسان وانخفاض وعيه ومستوى ثقافته ، وتدنى مشاركته ، وهو ما يسلبها أمنها واستقرارها . ويزداد تدهور البيئة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء الفقيرة المحرومة من الخدمات ويترتب على ذلك ارتفاع كبير فى نسبة الحوادث الأمنية من سلب ونهب وغيرها(٧).

وتعد مشكلة النمو السكانى فى مصر أحد المعوقات الأساسية فى سبيل تحقيق الأمن الاجتماعى وبالتالى التنمية الاقتصادية ، فمعدل النمو السكانى يحدد معدل النمو المستهدف للاقتصاد القومى ، وهذا يتطلب تغيرات جذرية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان بما يمكن معه تحقيق الزيادة المعقولة فى النمو السكانى والتى لا تشكل عقبة فى طريق النمو الاقتصادى وبالتالى تحقيق الأمن الاجتماعى(٨).

لذلك فإن الجانب الإيجابى للنمو السكانى لابد أن يكون فى خدمة الدولة والسكان ضمن خطة سكانية واضحة تكون نتيجتها رفع معدل دخل الفرد والمستوى العام للدخل(٩).
ويمكن تحديد العلاقة بين النمو السكانى والأمن الاجتماعى فى النقاط الآتية :

١- يؤدى النمو السكانى المتزايد ومحدودية خدمات الرعاية الاجتماعية كخدمات رعاية الأسرة ورعاية الأحداث ورعاية المسنين إضافة إلى خدمات الأمومة والطفولة وندرة هذه الخدمات مع تعاظم الطلب عليها من أفراد المجتمع المتزايدين باستمرار إلى اضطراب فى الأمن الاجتماعى .
٢- كما يؤدى النمو السكانى المتزايد إلى ندرة المواد الغذائية وتعاظم الطلب على المواد الاستهلاكية وبالتالى زيادة أسعارها . مما يجعل الأفراد غير قادرين على شراء أو اقتناء الحاجات الضرورية وهذا يؤدى لانعدام الأمن الغذائى .
٣- كما يؤدى النمو السكانى المتزايد إلى تدهور الأمن الصحى حيث أن معدلات الأوبئة والأمراض السارية والمزمنة التى تنتشر فى الريف والمدن نتيجة لتردى العوامل الوقائية والعلاجية للمرض وضعف الثقافة الصحية بين الناس .
٤- ولقد أثرت زيادة السكان أيضاً على البنيان الاقتصادى للمجتمع وأدت إلى انتشار الفقر ، وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة وزيادة أعداد العاطلين ، ويعد الفقر من أبرز

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدى الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التى تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر والبطالة مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعى الذى يهدد قيم المجتمع ، ويبعث الخوف والقلق ويهدد الأمن الاجتماعى لأفراد المجتمع(١٠).

٢- الوضع السياسى الداخلى :

من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعى ، توفير الاستقرار السياسى فى المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم رادع عادل يراعى شئون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة .

ولا شك أن الاستقرار السياسى والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار من أهم مقومات الديمقراطية ومحددات الأمن الاجتماعى والاستقرار فى المجتمع .

فالديمقراطية – هى مشاركة شعبية هدفها الأول خلق المساواة فى الفرص بين جميع أفراد المجتمع الواحد ، والآخر هو الحصول على الحق فى المشاركة بتحديد المصير ، فالجميع يشترك فى الحقوق والواجبات التى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق قدر من الرفاهية والاستقرار فى ظل مساواة وعدالة اجتماعية .

ونجد هنا إن غياب الأحزاب السياسية فى المجتمع يعد من القضايا التى تنقص من مقومات الديمقراطية بمفهومها العلمى والواقعى ، حيث إن الأحزاب السياسية تمثل أبرز محاور العمل السياسى ، والديمقراطى ، فهى تساعد فى تعريف السلطة الحاكمة بالمشكلات والمتطلبات التى تواجه المجتمع كما أنها تعمل على زيادة فاعلية السلطة الحاكمة ومدى شفافيتها ومن ثم القضاء على الفساد فى المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار(١١).

فغياب الدور الرقابى يعد مسألة أساسية تعوق تحقيق الرفاهية والعدالة والطمأنينة لأفراد المجتمع ، وهذا الدور يعد من أبرز مقومات أمنه الاجتماعى ، واستقراره . فغياب الدور الرقابى يعنى بكل تأكيد وجود مخاطر تهدد الدولة والمجتمع ، تهدده اقتصادياً واجتماعياً وعلى المستوى السياسى ، وبذلك فالمشاركة الشعبية والاستقرار السياسى يعدان من أبرز محددات الأمن الاجتماعى .

٣- المشكلات الاجتماعية المعاصرة :

هناك اختلافات متعددة بين الثقافات والمجتمعات الإنسانية فى طبيعة المشكلات التى تتعرض لها . وكذلك اختلافات فى طبيعة هذه المشكلات فى الثقافة الواحدة أو المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى ، فهناك حركة ديناميكية متغيرة لطبيعة المشكلات الاجتماعية التى يتعرض لها الإنسان فى مجتمعه ، ولا شك أن طبيعة المشكلات الاجتماعية التى كانت سائدة فى المجتمع المحلى فى فترة زمنية سابقة تختلف بشكل كبير كماً وكيفاً عن طبيعة المشكلات التى يواجهها المجتمع المحلى المعاصر . ومن أبرز المشكلات الاجتماعية الحديثة التى تواجه المجتمع المحلى هى قضية المخدرات وتأثيراتها على فئة الشباب بالتحديد . فهى تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية التى شنت مؤسسات الدولة حملتها الإعلامية والقانونية والاجتماعية عليها .

فهى من أخطر الآفات التى تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول ، وتبديد للطاقات والثروات ، وما تورثه من خمول واستهتار تفسد معه العلاقات الاجتماعية ، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب والقتل [١٢].

ومن الممكن تحديد أبرز مشكلات مفهوم الأمن الاجتماعى بتلك التى ترتبط بالمواقف المنحرفة التى تقوم بها وتؤديها فئة من فئات المجتمع . فهى المواقف المنحرفة عن المواقف المرغوب فيها والتى تكون مصدراً للصعوبات والمساوئ وتشكل خطراً على حياة المواطن وتهديداً لإحساسه بالسلام والطمأنينة . فمشكلة المخدرات تشكل ظاهرة مهمة على مختلف المستويات لآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع[١٣].

ولم تعد مشكلة المخدرات وانتشارها مشكلة سلوكية فقط بل امتدت آثارها على المستوى الصحى والاقتصادى وحتى السياسى . ويتضح من ذلك إن انحصار غالبية الفئات المدمنة فى فئات الشباب والمراهقين يجعل المجتمع أمام تحدٍ كبير وحقيقى . فهى تعد مشكلة اجتماعية تؤثر على زعزعة أمن المجتمع واستقراره .

٤- غياب العدالة الاجتماعية :

تضمن العدالة الاجتماعية لكل فرد فى المجتمع مستوى معيشى معين ، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزى ، ليؤمن اقتناء حاجاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب ، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية ، تجعله فى مأمن من الجهل والمرض والفقر ، وقد ساهم غياب العدالة الاجتماعية بقيام الثورات فى كثير من البلدان العربية رفضاً للظلم ومطالبة بالحقوق(١٤). ومن جانب آخر متصل بتأثير شبكة العلاقات الاجتماعية وتأثيرها على تهديد الأمن القومى ، يشير محمد الحداد فى دراسته : إلى أن من السلبيات الأساسية التى تؤثر وتهدد الأمن الاجتماعى ضعف تطبيق القوانين وإمكانية تجاوزها بالواسطة أو القرابة ، وأن سوء الإدارة هو المسئول الحقيقى عن تردى الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة ، وأن الأوضاع الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية لا يتم على قدم المساواة . فالمساواة الاجتماعية مطلب مهم فى تحقيق الأمن الاجتماعى(١٥).

٥- الوضع الاجتماعى وطبيعة العلاقات السائدة فى المجتمع المحلى :

يقصد بالوضع الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية هنا السلوك الإنسانى وعلاقة الفرد بالآخر وكيفية تحديد هذه العلاقة وما هى المعايير الخاصة بعملية التفاعل التى بكونها هذا الفرد فى محيطه الاجتماعى .

لا شك أن الوضع الاجتماعى السائد يعد من أبرز وأهم التحديات التى يواجهها المجتمع فى ظل رغبته فى تحقيق التنمية المبتغاه . والوضع الاجتماعى وطبيعة العلاقات السائدة لها الأثر الأساسى فى استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعى وذلك لارتباطه بسلوك الأفراد ولأهمية هذا السلوك وعلاقته بمفاهيم الأمن الاجتماعى .

وتعتبر المحسوبية والواسطة من أسباب العوامل إن لم تكن من أهم أسباب سوء الوضع الإدارى المسئول عن تردى الأوضاع الاقتصادية . وينشأ ذلك نتيجة لعدم الكفاءات والقدرات والخبرات فى تعيين وتقييم الموظفين الإداريين والتقنيين، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى جعل النظام متخلفاً فى تكييفه للتطورات التى يواجهها . فتظهر إشكاليات تهدد الأمن

الاجتماعى مثل : هجرة أصحاب الكفاءات والقدرات ، وكذلك الاغتراب الاجتماعى والفساد الإدارى(١٦).

ثالثاً : التحديات الخارجية للأمن الاجتماعى :

تلعب الظروف الدولية والعوامل الخارجية دوراً هاماً فى التأثير فى الأمن الاجتماعى وفى خلق ما سماه بعض الباحثين بالتهديدات الاجتماعية وبخاصة فى ظل ظروف العولمة والثورة العلمية الهائلة التى تؤثر وبشكل مباشر فى جميع نواحى الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية وغيرها .

ويقصد هنا بهذه التحديات تلك التى تنطلق من التأثير الخارجى على المجتمع. فأمن المجتمع لا يرتبط بمحددات داخلية فحسب ، بل انطلاقاً من مفهوم الأمن فإن المخاطر الخارجية تؤثر على حد سواء مع المحددات الداخلية فى استقرار المجتمع . ويمكن عرض أهم محددات الأمن الاجتماعى الخارجى فى الآتى :

١ـ الأمن الاقتصادى :

لا شك أن هذا العامل يعد عاملاً داخلياً وخارجياً فى الوقت نفسه ، غير أن التأثير الخارجى يعد أكبر ، ولذلك تم تصنيفه على أنه من المحددات الخارجية المؤثرة على الأمن الاجتماعى . وذلك لارتباط هذا العنصر باقتصاديات خارجية لا يتدخل المجتمع المحلى فيها ، ولا يمكن السيطرة وفرض نفوذه وسلطته عليها ، فهى تلك المتعلقة باقتصاديات النفط وحركة تداوله فى السوق العالمية . فمنذ " الصدمة البترولية " التى دهمت العالم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م يتقن الخبراء من أهمية الاقتصاد كمجال مستقل للأمن من حيث أنه يمس بصورة مباشرة حياة الأفراد ومستوى معيشتهم ، وتزداد المتغيرات الاقتصادية خطورة عندما تؤثر على استقرار الدولة الاقتصادى ، أو تمس قدراتها العسكرية ، أو صناعتها الحربية(١٧) .

ولا شك أن المحور الاقتصادى يعد من أبرز وأهم الملامح الخاصة التى تعترض مصلحة البلد ، وتهدد أمنه القومى فى حالة التذبذب والخلخلة فى أرجائه . فالأمن الاقتصادى

مرتبط بتحقيق الإنسان حاجاته الإنسانية واحتياجاته الخاصة بالمعيشة ، ولذلك فإن عدم توفير هذه الاحتياجات وتعطيلها يؤدى – بلا شك – إلى خلل معيشى داخلى يهدد أمن المجتمع

وتتمثل أبرز الحاجات الإنسانية فى الغذاء الكافى والملبس والسكن والبيئة الآمنة والرعاية الصحية اللازمة وغيرها ، ولعل من أبرز ما استطاع الإنسان تحقيقه وإشباعه لحاجته الإنسانية تلك التى تتعلق بانتشار مشكلة الفقر والحرمان المادى[١٨].

فقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى أن الأمن الاقتصادى يتطلب ارتفاعاً فى متوسط دخل الفرد ، أو ارتفاع مستوى الدخل القومى ، أو دخلاً أساسياً ومضموناً مع عمل منتج ومجزٍ أو من قبل شبكة سلامة ممولة من القطاع العام كالضمان الاجتماعى أو التأمينات الاجتماعية أو غير ذلك من شبكات الأمن الاقتصادى[١٩]

ويستطيع المجتمع أن يوفر لأفراده الأمن الاقتصادى عن طريق المعايير الآتية[٢٠]:

١- التقدم الاقتصادى (Economic Progress) ويتوقف على تحسين وتطوير عناصر الإنتاج المختلفة .

٢- الاستقرار الاقتصادى (Economic Stability) يرتبط بتقليل التقلبات الاقتصادية والمعالجة العلمية لآثارها .

٣- العدالة الاقتصادية (Economic Justice) وهى تتوقف على عدالة التوزيع.

٤- الحرية الاقتصادية (Economic Freedom) تتوقف على مدى الاختيار المتاح أمام الفرد وحريته فيما يتصل بإشباع حاجته دون قيود .

ويمكن تعزيز الأمن الاقتصادى بالحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة ، وتشجيع النمو ودعم سبل العيش والعمل الكريم ، توفير الحماية الاجتماعية فى جميع الحالات ، ومنع واحتواء تأثير الأزمات الاقتصادية .

٢- الغزو الثقافى الخارجى :

لعل من أبرز المخاطر التى تهدد الأمن الاجتماعى القومى للمجتمع المحلى ، هو التأثير الثقافى الغربى وما يحمله من محتوى فكرى وعقائدى وسلوكى متمثل فى استخدام طرق حياة وعادات وتقاليد مختلفة ومخالفة فى كثير من الأوقات لأخلاقيات المجتمع المسلم

الذى نعيش فيه . وهو الأمر الذى دفع الكثير إلى تسميته بالغزو الثقافى الذى يأتى من الخارج . فعلى الرغم من ضرورة هذا الاتصال فى العديد من الجوانب ، فإن ما يهمنا هنا هو الاتصال السلبى وما يتركه من تأثيرات على السلوك الإنسانى .

فانتقال العناصر الثقافية من مجتمع غربى بمفاهيمه وطرق حياته يؤثر بشكل كبير على الثقافة الإسلامية إذا لم يتم تحصينها ، وتشير المدرسة الانتشارية Diffusion وهى إحدى مدارس التغير الثقافى فى الأنثروبولوجيا إلى أن الانتشار يحدث بين الأجزاء والعناصر الثقافية فى المجتمع . والذى يحدث بشكل أكثر تفصيلاً هو استعارة هذه العناصر من مجتمع لآخر واستخدامها واستعمالها فى مجتمعها الذى لم يكن قد عرف هذه السمات والعناصر الثقافية .

هذه الاستعارة من الممكن أن تكون متعلقة بـ : (التكنولوجيا – الاقتصاد – الفكر الاقتصادى – الفنون – الغذاء – الملبس – المأكل) ، وحتى الدين والنظرة إلى العالم فهى مستمدة من فكرة انتشار هذه العناصر الثقافية[٢١].

ومع ذلك فإن الانفتاح الثقافى الذى شهدته المنطقة بشكل عام والمجتمع المحلى بشكل خاص وبالتحديد فى الآونة الأخيرة . فالأدوات التكنولوجية والتقنيات الحديثة وإفرازاتها اللامادية خلقت العديد من المشكلات الاجتماعية ، وأثرت بشكل كبير على ثقافة المجتمع وسلوك أفراده ونمط حياتهم ومعيشته . ولعل من أبرز هذه التقنيات وأكثرها حداثة ، وتناولتها العديد من الدراسات الحديثة للوقوف على تأثيرها الثقافى والاجتماعى هى تقنية استخدام شبكة المعلومات – الإنترنت – وازدياد أعداد المستخدمين لها فى العالمين الغربى والعربى .

فاستخدام هذه التقنية لأغراض الترفيه أولاً ، وانتقالها وسرعة انتشارها فى أقطار العالم بشكل عام وفى المجتمع المحلى بشكل أكثر تحديداً قد خلق سهولة بالغة فى عملية تبادل المعلومات والأفكار والآراء التى تعد فى النهاية تبادلاً للثقافة ونقلاً للعناصر الثقافية .

ولقد أصبح هناك إغراء لعملية استقبال الثقافة الغربية ، وهناك تعزيز لها من خلال هذه التقنية الحديثة . ولا يقف الموضوع عند استخدام تقنية شبكة المعلومات ، بل يتعداه أيضاً إلى انتشار القضايا التى تعكس نمطاً مميزاً فى عملية التفاعل .

فالانتشار الكبير لهذه الأقمار الاصطناعية ، والتوصيلات والتمديدات الإلكترونية الحديثة التى تسهل الحصول على أى محطة عالمية تشكل أيضاً تحدياً كبيراً أساسياً فى نقل الثقافة الغربية بمفهومها الذى يحارب قيم المجتمع المحلى .

فالثروة والوفرة المادية قد عززت من اقتناء هذه التقنيات ، ومن ثم فإن عملية التأثر أصبحت مسألة واضحة فى ظل التخلى عن مقومات وفكر وقيم ومعايير رسختها شريعتنا الإسلامية ، وعززتها تقاليدنا وأعرافنا الاجتماعية . فالغزو الثقافى الغربى يعد – وفقاً لذلك – من أخطر ما يتعرض له المجتمع المحلى وما يهدد أمنه واستقراره ، وذلك من خلال التأثر بالمضمون الغربى الذى يهدد فى النهاية هوية المجتمع وانتماءه ، والذى يعد – بلا شك من أخطر المؤشرات على سلامة المجتمع ويؤثر على كيانه ووجوده .
ونشير هنا إلى أن هناك عدة مبررات تدعو إلى تحقيق الأمن الثقافى وهى[٢٢] :

١- تحقيق الأمن الثقافى يسهم فى بناء فكر مستنير يعمل على بناء المواطن ويحصنه ضد التيارات الوافدة والأفكار الهدامة والنظريات المتطرفة .
٢- تحقيق الأمن الثقافى يأتى على رأس العوامل التى سوف تحمى الشباب من الاندماج فى السلوك الاجتماعى غير المرغوب فيه .
٣- تحقيق الأمن الثقافى يسهم بدرجة كبيرة فى تحصين الشباب من قنوات البث المباشر والتى تحمل فى طياتها بعضاً من العقائد الفاسدة والأفكار المشوهة وسلوكيات غربية يمكن أن تؤثر على سلوكيات وشخصيات أفراد المجتمع .
٤- يستطيع الفرد من خلال الأمن الثقافى إدراك العلاقة بين الثقافة والكثير من المفاهيم كالديمقراطية والأيديولوجية وغير ذلك من المفاهيم .
٥- يمكن الشباب من القدرة على التمييز بين الجيد والردئ من الثقافات المختلفة، كما يسهم بصورة كبيرة فى تحقيق الانتعاش الاقتصادى .

٣- غياب الأمن البيئى :

لم تكن الكوارث الطبيعية التى تحدث فى البيئة مثل : الفيضانات والزلازل وثورة البراكين والعواصف تندرج ضمن التهديدات التى تعنى بها دراسات الأمن برغم كثرة ضحاياها

وآثارها المدمرة فى بعض الأحيان . فغياب الوسيلة الفعالة للتنبؤ بها وتوقى أخطارها جعلها خارج الظواهر المنتظمة القابلة للدراسة ، وفى معظم الأحوال كان يُنظر إليها كقدر من صنع السماء لا راد له .

وتمثل البيئة مصدراً لدخل الإنسان وتمتعه بالصحة الجيدة فى ذات الوقت ، فالاستثمار فى موارد البيئة كالتربة والغابات والمعادن .... الخ ، يولد الدخل لأفراد المجتمع ويمكن أن يستغل هذا الدخل من أجل تمويل فرص العمل والتعليم والطرق والأنظمة ... الخ . وهو ما يسهم فى تقدم ورقى الدول خاصة الدول النامية وبذلك يتحقق الاستقرار فى المجتمع ، وتسمح البيئة للإنسان بالتمتع بصحة جيدة إذا كانت نظيفة ، آمنة ، وخالية من التلوث بكافة عناصره سواء كان التلوث هوائى ، أو الماء أو التربة أو ... الخ .

أما إذا كانت البيئة ملوثة غير آمنة فستظهر أضرارها المختلفة المتمثلة فى اعتلال الصحة والأمراض ونقص القدرة على الإبداع والانتاجية وزيادة الدخل وإذا قل معدل التلوث البيئى قلت هذه الأضرار وتمتع الإنسان ببيئة صحية آمنة[٢٣].

وتتسم التهديدات البيئية بأنها لا تقتصر على حدود دولة بعينها . فما تحدثه الدولة من تلوث فى البيئة لا يقتصر على أرضها بل ينتشر إلى غيرها وخاصة الأنشطة الصناعية الضارة ، والازدحام أيضاً وزيادة عدد السكان بشكل عشوائى يضر بالبيئة . لذلك بات ضرورياً البحث عن نقطة توازن بين الصناعة والاستهلاك من جهة ، وحماية البيئة من جهة أخرى . ويتركز الصراع بين الدول المتقدمة والنامية فى انفراد الدول المتقدمة بالنصيب الأوفر من مصادر الطاقة غير المتجددة الملوثة للبيئة ، ومحاولة تلك الدول بصورة مستمرة الضغط على الدول النامية للحد من الزيادة فى عدد سكانها[٢٤].

ومن هذا فيعتبر غياب الأمن البيئى من أهم التحديات التى تواجه الأمن الاجتماعى وتهدده على المستوى الخارجى . وبشكل عام يتفرع الأمن البيئى إلى ثلاثة اتجاهات[٢٥]:

الاتجاه الأول :

النظر إلى المشكلة البيئية كإحدى نتائج الحرب وخصوصاً الحرب النووية . ففى أوائل الثمانينات ظهرت نظرية " الشتاء النووى " بواسطة بعض جماعات السلام التى كانت تعتقد فى

حدوث كارثة بيئية ومناخية طويلة المدى فى حالة نشوب حرب نووية حتى لو كانت حرباً محدودة . وأن ضرر تلك الكارثة لن يقتصر على الدول المتحاربة بل سوف يمتد ويغطى الكرة الأرضية كلها . فالحرب النووية سوف تؤدى إلى حرائق واسعة وتصاعد دخان وغبار بكميات هائلة تنتشر فى الغلاف الجوى وتحجب ضوء الشمس لسنوات طويلة تعيشها الأرض فى صقيع مستمر ويصيب الحياة النباتية والحيوانية ضرر بالغ .

الاتجاه الثانى :

يرى أن الحروب يمكن أن تنشأ نتيجة للمشاكل البيئية بسبب نقص الموارد وتغير المناخ أو تدهور البيئة . ومثال ذلك نشوب حرب بين دولتين يتقاسمان إيراد نهر واحد بسبب ندرة المياه وهو شئ محتمل الحدوث فى الشرق الأوسط .

الاتجاه الثالث :

يبحث فى المشاكل البيئية التى تمثل تهديداً مباشراً للأفراد بدون وجود أسباب تتعلق بالحرب أو استعمال السلاح . وفى هذا الإطار من المفهوم أن نتوقع مشاكل بيئية تؤثر على حياة الناس ورفاهيتهم ورخائهم وتؤدى إلى زيادة معدلات وفاة الأطفال أو خفض سنوات العمر المتوقعة للسكان .

٤- توفير بيئة خصبة لنمو ونشوء الخلايا الإرهابية :

تنذر الحالة الأمنية للمجتمع بعدم الأمان والاستقرار وذلك لانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب فى كافة المجتمعات . ولقد أصبح من المألوف يومياً ألا تخلو أجهزة الإعلام المختلفة من التعرض لها أو نشر موضوع عن حادث إرهابي ارتكب فى مجتمع معين وما يترتب عليه من آثار ونتائج سلبية سيئة تؤدى إلى غياب الأمن الاجتماعى .

فالإرهاب يعنى استخدام القوة والتخريب والتدمير لخلق مناخ عام من القلق والاضطراب والفوضى فى المجتمع . وهو ظاهرة ذات جوانب متعددة ولها أسبابها المختلفة فلا التعذيب بمفرده ولا الفساد بمفرده يمكن أن يؤديا إلى الإرهاب وإنما هناك عوامل متداخلة وهى بيئة اجتماعية حاضنة للإرهاب ولها مواصفاتها الاجتماعية والاقتصادية بجانب فكر

سياسى ، وتنظيم سياسى له موارده المالية وله قادته وجهازه الإعلامى وعناصره السياسية المختلفة .

وصور الإرهاب التى ترتكب حالياً فى الساحة الدولية عديدة والدوافع المحركة لها متنوعة لأنها قد تكون وليدة تطرف اتجه نحو مسارات العنف وعمليات التخريب أو لتنفيذ مخططات سياسية داخلية أو مأجورة من الخارج . إذ شهدت البلاد عمليات إرهابية عديدة فى الفترة الأخيرة ترتب عليها إشاعة الخوف والرعب فى نفوس المواطنين وزعزعت الأوضاع الأمنية للمجتمع وأثرت بفاعلية على حركة السياحة التى تعتبر من أهم الموارد التى يرتكز عليها الاقتصاد القومى وتساعد فى دفع عجلة التنمية الشاملة[٢٦].

ومن الأسباب التى لها دوراً بارزاً فى حوادث العنف والإرهاب[٢٧]:

١- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة فى الخدمات بين الأقاليم المختلفة فالصعيد على سبيل المثال محروم اقتصادياً واجتماعياً .
٢- الجانب المعنوى أو الأخلاقى للنظام السياسى ، حيث أن كل نظام سياسى يحتاج إلى نسق إيديولوجى . يقدم للناس الأمل فى الغد وهذا الجانب لدينا مشكلة واضحة فيه .
٣- تنشيط الحياة السياسية فى المجتمع وتلك مهمة كلاً من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة
٤- بلورة دور القدوة فى الحياة الاجتماعية . فمن هو النموذج والقدوة لدى الشباب؟

وقد شهدت مصر فى الآونة الأخيرة موجة من التطرف والإرهاب الدينى ، متزامنة مع أعمال العنف والاغتيالات جعلت المجتمع المصرى يشعر بنوع من الخطر الذى يتطلب تكاتف أبنائه لمواجهة هذه الموجة . مما زاد من شعور أفراد المجتمع بخطر الأمن الاجتماعى .

وبعد هذا العرض لأهم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن الاجتماعي يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلي شعور الفرد بالأمن بدرجة كبيرة وهي :

١- التمسك بالقيم الاجتماعية وسيادة قيم العدالة والمساواة . فلقد حرص المجتمع بكل مؤسساته علي أن تسود روح العدل والمساواة وقيم المحبة والتعاون . التى تشعر الفرد في المجتمع بالأمن .

٢- القضاء علي الفساد والمفسدين مهما تكن مواقعهم . فالفساد هو سبب من أسباب عدم الشعور بالأمن ، والجريمة هي وليدة الفساد في المجتمع .

٣- سيادة القانون وتزويد الفرد بقدر من الوعي القانوني بما يجعله يدرك مفهوم الحقوق والواجبات ، وأن هناك قانوناً ونظاماً في المجتمع يلتزم به كل أفراد المجتمع ، مما يؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأمن لدي أفراد المجتمع .

٤- محاربة الفقر، حيث تعد الحاجة المادية والاقتصادية من أهم أسباب الانحراف الاجتماعي ، فإذا استطاع المجتمع أن يوفر لقمة العيش لكل أفراده ويشبع حاجاتهم المادية فإن ذلك سيؤثر في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع .

٥- محاربة أسباب الإرهاب بشتي الطرق ، حيث أنه يسبب خللاً في النظام الاجتماعي .

٦- الحوار المفتوح مع الحوار مع كل طوائف المجتمع ، فلابد أن تأخذ سلطات المجتمع بالنظام الديمقراطي الذي يتضمن الرأي والرأي الآخر .

الخاتمة:

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك العديد من العوامل التي تهدد أمن الفرد في المجتمع ، وتحقيق الأمن لم يعد عملاً قاصراً علي أجهزة الشرطة ، فالأفراد في المجتمع من خلال كل مؤسساته مسئولون عن أمن المجتمع ، حيث أن المشكلات التي تهدد أمن المجتمع قد تشعبت وتعددت وتنوعت فشملت : (الجريمة – الإرهاب – التلوث – الغزو الثقافي – الزيادة السكانية – المخدرات وانتهاك حقوق الإنسان .... الخ) ، ولم يعد في مقدرة جهاز واحد في المجتمع التعامل مع كل هذه المشكلات . فلابد من تضافر كافة المؤسسات والأجهزة الموجودة في المجتمع للعمل علي تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع .

فالأمن الاجتماعي باعتباره جزءاً من الأمن الوطني الشامل يتعرض للعديد من العوامل المؤثرة التي تصيبه بالخلل والانكشاف وهي علي نوعين فمنها الداخلي الذي ينبع من كيان المجتمع أي أنه ناتج من عوامل داخلية ، ومنها ما هو خارجي تفرضه الظروف الدولة أو الإقلمية ، ولاشك أن الغاية من إدراك عوامل التهديد هو تحقيق الهدف الأسمي للأمن الاجتماعي وهو الاستقرار والطمأنينة .

المراجع:

١- ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الأول ، القاهرة ، دار الحديث ، ٢٠٠٣ م ، ص ٣٢.

٢- محمد عمارة : الإسلام والأمن الاجتماعى ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ م ، ص ٥ .

٣- محمد الحداد : الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعى فى المجتمع الكويتى ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، حولية رقم ٢١ ، الرسالة ١٦٦ ، ٢٠٠١ م .

٤- مصطفى العوجى : الأمن الاجتماعى مقوماته – تقنياته – ارتباطه بالتربية المدنية ، بيروت ، لبنان ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٣ م ، ص ٧١ .

٥- المجالس القومية المتخصصة : المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الأمن الاجتماعى وضرورته للتنمية الاجتماعية ، الدورة ٢٥ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٠٣ .

٦- يعقوب يوسف الكندرى (٢٠٠٦) :محددات الأمن الاجتماعى للمجتمع الكويتى رؤية سوسيو ثقافية ، مجلة دراسات الخليج ، ع ١٢٠ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٧٨ .

٧- نبيل رمزى اسكندر(٢٠٠٠) : الأمن الاجتماعى والرعاية الاجتماعية (من وجهة نظر سوسيولوجية) الإسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٨٠ .

٨- المتولى السعيد أحمد (٢٠٠٤) : النمو السكانى ومشكلاته فى محافظة أسيوط " دراسة جغرافية تحليلية " ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد ٣٤ ، السنة ٣٦ ، الجزء الأول ، ٢٠٠٤ م ، ص ٣٢١ .

٩- صحيفة الوسط البحرينية (٢٠٠٦) :النمو السكانى ، العدد ١٥٠٤ ، ١٩/١٠/٢٠٠٦ م http://www.Alwasat.com.1/10/2013 .

١٠- فائزة الباشا (٢٠٠٦) : الأمن الاجتماعى والعولمة ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، ٢٠٠٦ م .

١١- عدلى السمرى (٢٠٠٣) : الثابت والمتغير فى آليات الضبط الاجتماعى ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ، ص ٤٦ .

١٢- محمد سلامة غبارى (٢٠٠٧) : الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار الوفاء ، ص٤٢ .

١٣- محمد سيد فهمى (٢٠٠٢) : الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعى ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ص ٢٠ .

١٤- هايل عبد المولى طشطوش(٢٠١٣) : الأمن الاجتماعى من منظور اقتصادى إسلامى ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن ، ص ٩٠ .

١٥- محمد الحداد (٢٠٠١) : الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعى فى المجتمع الكويتى ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، حولية رقم ٢١ ، الرسالة ١٦٦ .

١٦- معن خليل عمر (١٩٨٨) : مهددات ومحصنات الأمن الاجتماعى العربى ، مجلة شئون عربية ، مصر ، ع ٥٤ ، ص ٥٨ .

١٧- محمد مرسى (٢٠٠٤) : الشرطة والاستقرار الأمنى ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ص ٦٨ .

١٨- الفاروق زكى يونس (١٩٩٥) : الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادى ، المؤتمر العلمى الثامن لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

١٩- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (١٩٩٤) : منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص ٢٦ .

٢٠- نبيل رمزى اسكندر(١٩٨٨) : الأمن الاجتماعى وقضية الحرية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص ٢٧١ .

21- Scupin, Raymond, Cultural Anthropology: A Global perspective. New Jersy. Prentice Hall, Englewood cliffs, 1992.

٢١- رمضان حلمى (٢٠٠٠) : دور التعليم الجامعى فى تحقيق الأمن الثقافى " دراسة ميدانية " ، بمحافظة أسيوط ، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ص ٣٩ .

23- Wight h. Pekins et al., economics of development, Norton company, New York, 2001, p. 118.

٢٤- محمد قدرى سعيد (٢٠٠٠) : الأمن ، القاهرة ، موسوعة الشباب السياسية ، ص ٦٦

25- Frank Tiboni, "Study: Computer security field likely to do well", Defense News, November 6, 2000, p. 4.

٢٦- هند أشرف (٢٠١٠) : بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى تدعيم الأمن الاجتماعى ، رسالة ماجستير ، جامعة أسيوط ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ص ٢٣

٢٧- على الدين هلال (١٩٩٣) : تحديات فى مواجهة الأمن الاجتماعى ، المؤتمر العلمى السادس لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، الحلقة الثانية ، الجزء الأول ، ٢١ – ٢٣ أبريل ١٩٩٣ م ، ص ٣٧ .